

Distr.
GENERAL

S/1999/1175*
23 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(للفترة من ١٦ أيار/ مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)

أولا - المقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عرضاً لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الأخيرة وفقاً للولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ١٢٤٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٩.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري دون وقوع حوادث خطيرة، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة. وراقبت القوة المنطقة الفاصلة من مواقع ثابتة وبواسطة دوريات لضمان خلوها من أي قوات عسكرية. كما قامت قوة الأمم المتحدة بعمليات تفتيش نصف شهرية تفقدت فيها مستوى التسليح وعدد القوات في مناطق الحد من الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وكما هو الحال في الماضي، منع كلا الطرفين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرض كلاهما بعض القيود على حرية تنقل القوة. وتبذل جهود مجددة لتخفيف هذه القيود.

٣ - وساعدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال نقل البريد وعبور الأشخاص إلى المنطقة الفاصلة. وفي حدود الوسائل المتاحة، قدم العلاج الطبي للسكان المحليين عند طلبهم لذلك.

٤ - ولا تزال حقول الألغام تشكل مصدر قلق في منطقة العمليات، وبخاصة في المنطقة الفاصلة. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قامت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بإجلاء راع سوري، كان قد أصيب بجروح بعد أن داس لغماً.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١٠٥٣ جندياً، من بولندا (٣٥٨) وسلوفاكيا (٩٣) وكندا (١٨٩) والنمسا (٣٦٨) واليابان (٤٥). واستعانت القوة بـ ٨٢ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وما زال اللواء كامبيرون روس يتولى قيادة القوة. وترفق بهذا التقرير خريطة تبيّن انتشار القوة.

ثالثاً - الجوانب المالية

٦ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٦/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مبلغاً إجماليه ٣٠٨ ٣٥١ ٣٥ دولار، يعادل مبلغاً شهرياً إجماليه ٩٤٢ ٩٤٥ ٢ دولار، لتشغيل القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وبناءً على ذلك، فإنه إذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة، ستقتصر تكلفة تشغيل القوة على المعدل الشهري الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٧ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وصلت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشاء القوة إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى ٥٣,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١ ٧٦١,٢ مليون دولار حتى نفس التاريخ.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٨ - عندما قرر المجلس في قراره ١٢٤٣ (١٩٩٩) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، دعا أيضاً الطرفين المعنيين إلى تنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) فوراً، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن التطورات الحاصلة في الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وفي تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/53/550)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تناولت مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامساً - ملاحظات

٩ - إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لمراقبة وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق بشأن فض الاشتباك الذي أبرم بين القوات الإسرائيلية والسورية في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، لا تزال تؤدي مهامها بشكل فعال، وبالتعاون مع الطرفين. وظلت الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة ولم يقع أي حادث خطير.

١٠ - ورغم الهدوء السائد حاليا في القطاع الإسرائيلي - السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكّل خطرا محتملا ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع نواحيها، بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة دائمة، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره ٢٢٨ (١٩٧٤).

١١ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر أساسي. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٠. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على هذا التمديد المقترح. كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها.

١٢ - وبتقديم هذه التوصية، يجب أن أسترعي الانتباه إلى العجز الخطير الحاصل في تمويل القوة. ففي الوقت الراهن تبلغ الاشتراكات غير المسددة نحو ٥٣,٨ مليون دولار. وهذا المبلغ، الذي يزيد كثيرا عن الميزانية السنوية الحالية للقوة، يشكّل مبالغ مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها قوة مراقبة فض الاشتباك. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة فورا وبالكامل، لتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٣ - وختاما، أود أن أشيد باللواء كامبيرون روس وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا المهام الكبيرة التي كُلِّفَهم بها مجلس الأمن بفعالية وتفان. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي توفر لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة مراقبين عسكريين للعمل في هذه القوة.

